



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

هل هذه هي نهاية القرن الأمريكي؟

آدم توز



ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

هل هذه هي نهاية القرن الأمريكي؟

آدم توز *

في 13 تشرين الأول عام 1806، تواجّه الفيلسوف الألماني الشاب (جورج فيلهلم فريدريش هيغل) مع التاريخ، إذ كان نابليون وجيشه يسيران في جامعة ألمانيا الشرقية بمدينة (بيننا) في طريقهم إلى إبادة القوات البروسية بعد 24 ساعة؛ ولم يستطع هيغل إخفاء خوفه من أن هذه الفوضى قد تضيع مخطوطة كتابه (ظاهرة الروح)، ولم يتمكن من مقاومة قوة الموقف، فكتب إلى صديقه (فريدريش نيهامر): ”رأيت الإمبراطور خارج المدينة في جولة استطلاع، إنه لأمر رائع حقاً أن نرى مثل هذا الشخص، يمتطي الخيل، وتمتد قوته إلى جميع أنحاء العالم.“

بعد مئتي عام -وفي ظروف أكثر رقة- أثار المؤرخ (بيركلي دانييل سارجنت) -في أثناء خطابه أمام الجمعية التاريخية الأمريكية- مصطلح الروح العالمية، لكن هذه المرة تجاه شخص دونالد ترامب ومن على عربة الجولف؛ إذ يمكن مقارنة ترامب بنابليون -على وفق سارجنت-؛ لأن كليهما مدمران للنظام الدولي؛ ففي أعقاب الثورة الفرنسية، دمر نابليون ما تبقى من النظام الشرعي لأوروبا، ويبدو أن ترامب بدوره أنهى النظام العالمي الأمريكي، أو كما يفضل سارجنت تسميته (باكس أمريكانا) (حالة من السلام الدولي النسبي الذي تشرف عليه الولايات المتحدة).

إن اقتراح سارجنت غير اعتيادي على الرغم من أن المقارنات التاريخية التي أصبحت شائعة في الوقت الحاضر، ففي أوائل عام 2017 كنت من بين أولئك الذين ظنوا أنهم شاهدوا نهاية القرن الأمريكي، لكن حتى في الأيام الأولى لإدارة ترامب، بدا من الضروري التمييز بين القوة الأمريكية والسلطة السياسية الأمريكية؛ وبعد مرور عامين يبدو هذا التمييز أكثر أهمية من أي وقت مضى.

* مؤرخ بريطاني وأستاذ بجامعة كولومبيا ومدير المعهد الأوروبي.

تستند فكرة أن ترامب هو هادم للنظام العالمي بقيادة الولايات المتحدة إلى ثلاثة ادعاءات:

أولاً: عدم ملاءمته للمنصب الذي يشغله، فانتخاب مثل هذا الرجل رئيساً للولايات المتحدة يكشف عن تدهور عميق في الثقافة السياسية الأمريكية، ويلحق الضرر الدائم بمصداقية البلاد.

ثانياً: أضعف سعيه إلى فكرة «أمريكا أولاً» التحالفات الأمريكية، وحرّض على الخروج من العوامة القائمة على التجارة الحرة.

ثالثاً: أثار هذه الأزمة في وقت كانت فيه الصين تشكل تحدياً غير مسبوق للعوامة التي يقودها الغرب.

إن من الصعب إنكار كل هذه الادعاءات، لكن السؤال المطروح هو: هل تشكل هذه -فضلاً عن التحوّل التاريخي المهم- في أسس القوة العالمية لأمريكا؟

لا شك أن ترامب ألحق أضراراً جسيمة بالرئاسة الأمريكية، حتى مع الأخذ بالحسبان الإخفاقات الشخصية والسياسية لبعض الرؤساء السابقين؛ وما يزيد الطين بلة هو تلقيه القليل من النقد الصريح من صفوف القيادة الجمهورية التي يُفترض أنها محترمة. وبالمثل، استفاد رجال الأعمال الأمريكيون الكبار -على الرغم من شكوكهم تجاه ترامب- من التخفيضات الضريبية التي فرضتها إدارته، وساعده في تفكيك جهاز التنظيم البيئي والمالي، وحصل ترامب على الدعم أيضاً من الإعلام الأمريكي الداعم لليمين، وما تزال أقلية قوية من الناخبين تقدم له الدعم التام؛ وما يثير القلق بنحو أكبر هو القوى الفاعلة في الولايات المتحدة التي تقف وراءه.

بالطبع، ليس ترامب أول رئيس جمهوري يصبح موضع سخيرة وغضب وخوف في الداخل والخارج على حد سواء، إذ اتهمه كل من (رونالد ريغان، وجورج دبليو بوش) بتعريض شرعية النظام العالمي الأمريكي للخطر؛ كون النزعة المحافظة الثقافية والقومية العننية لليمين الأمريكي تتعارض

بشدة مع الرأي العام العالمي؛ ولهذا الصدام الثقافي جذور تاريخية في صراعات أميركا المحلية تجاه الحقوق المدنية، وصراعات تحرير المرأة والمثليين، وفي حركة الاحتجاج العالمية ضد الحرب الوحشية التي شنتها أميركا في فيتنام. فمنذ أيام نيكسون و«الاستراتيجية الجنوبية» سعى الجمهوريون إلى تعزيز قبضتهم على الناخبين البيض في الجنوب والغرب الأوسط، وبحلول ثمانينيات القرن الماضي، كان الحزب الجمهوري في تحالف غير مستقر مع النخب من الأسواق الحرة المؤيدة للأعمال، والطبقة العاملة التي تكره الأجانب، إلا أن هذا كان تحالفاً تسود فيه القومية المتفشية والشك تجاه الحكومة؛ وتمكن الحزب من الحكم - إلى حد كبير - بسبب رغبة الحزب الديمقراطي في المساعدة في رفع العبء الثقيل. وأطلقت اتفاقية التجارة الحرة (نافتا) بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا بواسطة جورج بوش الأب، لكنه طُبق في عام 1993 من قبل بيل كلينتون على الرغم من معارضة الحركة العمالية الأمريكية. وكانت إدارة كلينتون هي التي صححت الأوضاع المالية بعد أن عاجلت العجز في عهد ريغان، ثم عاد العجز إلى الميزانية بسبب الحروب والتخفيضات الضريبية لإدارة جورج دبليو بوش.

وفي الوقت نفسه، بدأ الحزب الجمهوري في التطرف. ففي تسعينيات القرن الماضي، ومع صعود كل من (نيوت غينغريتش) و(كارل روف) في الحزب الجمهوري، أصبحت المعركة أكثر ضراوة. ومع استمرار حرب العراق بصورة مروعة، وسيطرة الديمقراطيين على الكونغرس في عام 2006، أصبح اليمين أكثر هيمنة داخل الحزب الجمهوري. في عام 2008 وفي خضم الأزمة المالية، تخلى الجمهوريون في الكونغرس عن إدارة بوش، واعتمد حلُّ المشكلة للأزمة المالية (هاناك بولسون) كوزير لخزانة بوش، وبن برنانكي في الاحتياطي الفيدرالي على الديمقراطيين للحصول على دعم من الكونغرس. وقد انحازت قيادة النخبة للحزب الجمهوري، واختار جون ماكين (سارة بالين) غير المؤهلة بنحو مثير للصدمة كمرشحة لمنصب نائب الرئيس في انتخابات عام 2008؛ لأنها تحظى بشعبية كبيرة في قاعدة الحزب الجمهوري، التي كشفت عن الغضب الذي أثارته بين الليبراليين. ولم يؤد انتصار باراك أوباما في تلك الانتخابات إلا إلى تفاقم الأزمة.

لقد عمل الجمهوريون في الكونغرس على التشكيك في شرعية أوباما كرئيس، وتسببت هزيمة (ميت رومني) في عام 2012 إلى ميل الحزب الجمهوري نحو اليمين بنحو أكبر؛ مما فتح الباب أمام ترامب. وفي عام 2016، لم ترغب أي شركة كبرى في رعاية المؤتمر الذي رُشح فيه ترامب كمرشح رئاسي جمهوري، إذ ساد قلق من أن أعلام الكونفدرالية ستلوح في قاعة المؤتمرات. ويمثل ترامب صوت القاعدة اليمينية -الممولة من مجموعة صغيرة من المتشددين أيديولوجياً- الذي لم يعد مقيداً من قبل النخب التجارية العالمية.

قد يقول أحد المتهمين إن ترامب يقول بصوت عالٍ ما يفكر به الكثير من الداعمين لليمين منذ مدة طويلة على انفراد، ومن الواضح أنه عنصري، لكن السجن الجماعي للرجال السود منذ سبعينيات القرن الماضي كان سياسة اتبعتها الحزبان. إن ملاحظاته المثيرة للاشمئزاز بشأن الهجرة مروعة، لكن الأمر ليس كما لو أن الليبراليين يدافعون عن سياسة الحدود المفتوحة، وإن ما يثير القلق الآن هو سلسلة ردود الفعل غير الليبرالية في الداخل والخارج.

في قمتي (G20، وG7) وحلف الناتو، كان المزاج متوتراً جداً، فالشائعات التي تفيد بأن الولايات المتحدة تخطط إلى أن تقوم الحكومات المضيفة للجيش الأمريكي بدفع التكاليف زائد (50%) للقواعد العسكرية الموجودة في جميع أنحاء العالم هي آخر مثال على الموقف الذي يبدو أنه -في بعض الأحيان- يحد من القوة الأمريكية، ويجوؤها إلى قوة حماية فقط. لكن على الرغم من كل هذا السخط، فإن ما يهم هو تأثير أسلوب ترامب السياسي التخريبي على توازن القوى العالمي، وما إذا كان يشير إلى تمزق تاريخي للنظام العالمي الأمريكي.

ما الفرق الذي ستسببه (وقاحة) الولايات المتحدة تجاه أعضاء الناتو الأوروبيين، أو رفضها التعاون مع منظمة التجارة العالمية، أو التأثير سلباً على واردات السيارات؟

هذه ليست مجرد نقطة نقاش، بل هي تحدٍ لإدارة ترامب في مواجهة حلفائها وشركائها، فهل التحالفات الأمريكية -المؤسسات الدولية- مهمة حقاً؟ تختبر الإدارة الافتراض بأن الروابط التكنولوجية والتجارية عبر الحدود يجب أن تؤخذ مثلما تعطى. وحينما يزعم نقاد ترامب أنه في الوقت الذي تزداد فيه قوة الصين، يجب على الولايات المتحدة أن تقوي تحالفاتها في الخارج، إلا أن مؤيدي ترامب يتبنون الرأي المعاكس. فبالنسبة لهم -ومن أجل مواجهة الصين تحديداً- على الولايات المتحدة أن تمزج التحالفات الغربية، وأن تعيد تحديد شروطها بحيث تخدم المصالح الأمريكية بشكل أكثر وضوحاً. إن ما نشهده ليس مجرد عملية تفكيك وتدمير، بل استراتيجية متعمدة لاختبار الإجهاد، وهي استراتيجية يجسدها ترامب، لكنها تتجاوز ذلك بكثير.

في تشرين الثاني عام 2018، انسحبت حاملة الطائرات العملاقة (يو إس إس هاري ترومان) بنحو غير متوقع من شرق البحر المتوسط، إذ كانت طائراتها تقصف مواقع داعش في سوريا، وأجرت إلى المحيط الأطلسي ثم فجأة ودون سابق إنذار اتجهت إلى الشمال. أما شركات الطيران فلا تفعل هذا، فمساراتها مخططة لسنوات مقبلة. لقد كان هذا مختلفاً، إذ توجهت حاملة الطائرات ترومان وكل السفن المرافقة إلى القطب الشمالي؛ مما يجعلها أول مجموعة تنتشر هناك منذ 27 عاماً، وتسبب هذا الرعب بفرحة في البنتاغون. إن «توظيف القوة الديناميكية» الذي لا يمكن التنبؤ به هو جزء أساس من استراتيجية الولايات المتحدة الجديدة لمواجهة منافسيها.

تعدُّ حاملة الطائرات (يو إس إس هاري ترومان) سفينة مثيرة للجدل، ويود البنتاغون إيقاف العمل بها والاعتماد على السفن الحديثة، لكن الكونغرس يرفض ذلك. يريد البيت الأبيض مجموعة ناقلات أكبر، وترغب البحرية في الحصول على 12 سفينة. ستستبدل أساطيل الفئة (Nimitz) العملاقة التي تم تشغيلها بين عامي 1975، و2009 بأسطول جديد من سفن عملاقة أكثر تعقيداً وتطوراً. وما يتفق عليه الجميع في واشنطن هو الحاجة إلى حشد عسكري ضخم.

لقد أثارت استقالة الجنرال (جيمس ماتيس) كوزير للدفاع في نهاية عام 2018 جولة أخرى من التكهنات عن السياسة التي تجري داخل إدارة ترامب. لكن من الأفضل أن نولي مزيداً من الاهتمام لبديله المؤقت (باتريك شانهان) والأجندة التي يتبناها. وُصف شانهان -الذي قضى ثلاثين عاماً في شركة بوينغ- من قبل أحد المطلعين على أنه «شخص شغوف جداً بالصناعات العسكرية». وفي عهد ماتيس، كان شانهان القوة التنظيمية في وزارة الدفاع مع تركيز على الصراعات المستقبلية بين القوى العظمى، ويرغب شانهان في الاستثمار في التقنيات المتقدمة: تقنية الصوت، والطاقة الموجهة، والفضاء، والفضاء الإلكتروني، والعلوم الكمية، والحرب التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي؛ ولديه الميزانية لتحقيق هذه الاغراض. وقد طلبت إدارة ترامب مبلغ 750 مليار دولار للدفاع في عام 2020، أكثر من إنفاق الدول السبع التي تليها في العالم مجتمعة.

يشير العديد من الذين يعارضون ترامب إلى أن الولايات المتحدة لم تعد تحتكر الأسلحة عالية التقنية، لكن هذا ما يسعى إليه الخبراء الاستراتيجيون في عهد ترامب، فهم يدركون التهديد الذي تشكله منافسة القوى العظمى، وخطتهم هي المنافسة والفوز. على أية حال، إن معظم المنفقين العسكريين الرئيسيين هم حلفاء للولايات المتحدة أو بلدان تحتوي على قواعد أمريكية، مثل المملكة العربية السعودية، أو الدول الأوروبية الأعضاء في الناتو. وتمثل روسيا والصين التحدي الحقيقي الذي تواجه الولايات المتحدة، إذ تشكل روسيا ازعاجاً للولايات المتحدة فهي العدو القديم؛ وأدى خروج أمريكا من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية إلى طرح أسئلة مهمة عن المستقبل. أما شعار شانهان اليوم فهو ”الصين، الصين، الصين“.

لم تبدأ الاستراتيجية الأمريكية لمواجهة الصين في عهد ترامب بل في عهد أوباما عام 2011، تحت قيادة وزيرة الخارجية (هيلاري كلينتون)، وحتى في ذلك الحين -وعلى الرغم من قيادتهم الأكثر لباقة- تسببت هذه الاستراتيجية بعدة مشكلات. وتكمن المشكلة في أن احتواء الصين ليس هو

الهدف الرئيس لنظام واشنطن، فمنذ أوائل سبعينيات القرن العشرين -أي أيام نيكسون وكيسنجر- عُدَّت الصين شريكاً أمريكياً في الحفاظ على توازن القوى مع الاتحاد السوفيتي. أما ترامب فيرغب بضم روسيا له حليفاً ضد الصين. وبدلاً من ذلك، تضاعف الولايات المتحدة تحالفاتها في الحرب الباردة بحيثٍ كلِّ من كوريا الجنوبية واليابان على زيادة جهودهما الدفاعية. وهذا له فائدة إضافية إذ سيتعين عليهم شراء مزيد من المعدات الأمريكية، وفي حال انظم النظام الفيتنامي أيضاً إلى الجانب الأمريكي، فمن المؤكد أن واشنطن سترحب به بأذرع مفتوحة.

ولا شيء مما ذُكر يعني أن استراتيجية ترامب محورية، فإذا كان احتواء الصين هو الهدف، فيجب على شركاء أميركا الآسيويين أن يتساءلوا عن سبب إلغاء الرئيس صفقة التجارة والاستثمار عبر المحيط الهادئ خلال أيام من تسلمه مهام منصبه، فقد كانت تلك الحزمة المفصلة هي أساس استراتيجية أوباما لاحتواء الصين، وبالنسبة لترامب لا تعد هذه الاستراتيجية مناسبة، إذ لا يمكنك بناء القوة الأمريكية على خلفية عجز تجاري ضخم، ولم تعد واشنطن مستعدة لدفع ثمن التعاون العسكري بتنازلات اقتصادية، إنها تريد مساهمات، أكبر وتجارة أكثر توازناً.

في أوروبا، تعمل إدارة ترامب على الأساس نفسه، ويعد كره ترامب للاتحاد الأوروبي وثقافته السياسية أمراً مثيراً للقلق، لكن مشكلة تقاسم الأعباء بقيت تطارد الناتو منذ نشأتها وحتى الثمانينيات كان الأوروبيون مساهمين مهمين، وحتى عام 1989 كان الجيش الألماني يمتلك قوة مدرعة واليات وجيش يبلغ 500.000 رجل، مع قوة تعبئة تصل إلى 1.5 مليون، فعلى الرغم من أن ولاءه للجمهورية لم يكن موضع شك، إلا أنه بلا شك نسل للجيش العسكري الألماني السابق.

لقد كانت مدة الراحة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة مثيرة ليس فقط في ألمانيا ولكن في جميع أنحاء أوروبا، إذ قل الإنفاق، وألغي التجنيد الإلزامي، وتضاءلت مشاركة أوروبا في قوة الناتو. وكانت هناك أيضاً خلافات عميقة بين ألمانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة بشأن الأولويات

الاستراتيجية، ولاسيما بشأن العراق والحرب على الإرهاب. لكن الاختلافات في إدراك التهديد ليست عذراً للتقصير في المشهد الأمني الأوروبي. وإذا كانت أوروبا تشعر بالأمان حقاً كما تزعم، فيجب أن تكون لديها الشجاعة للقيام بتقليصات أكبر. بدلاً من ذلك، تستمر في أوروبا بالاحتفاظ بالمنشآت العسكرية التي تجعلها ثاني أو ثالث أكبر مُنفق عسكري في العالم؛ لكن بالنظر إلى أن هذه القوة موزعة على 28 دولة بنحو سيئ، وصغير الحجم، فإن الإنفاق الدفاعي الذي تبلغ قيمته 270 مليار دولار في أوروبا لا يكفي لنشر قدرة عسكرية كافية، وإن المبرر الوحيد لهذا الهدر الضخم للموارد هو لضمان بقاء الأميركيين.

والنتيجة هي وجود توازن بين القوة التي بقيت على مدى السنوات الثلاثين الماضية غير متوازنة بشكل غير اعتيادي. ولم يحدث من قبل في التاريخ أن القوة العسكرية مشتتة كما هي اليوم، وللأفضل -أو للأسوأ- فإن غلبة أمريكا هي التي تشكل ما نسميه النظام الدولي. ونظراً لمدى استخدام هذه القوة بحرية، فإن تسمية (باكس أمريكانا) لا تبدو مناسبة. فقد اعتاد جيل من الجنود الأميركيين على خوض الحروب بشروط غير متكافئة تماماً، وهذا ما يعنيه لهم النظام العالمي الأمريكي، وتبذل إدارة ترامب جهوداً لتعزيز هذا التباين

يسأل الأوروبيون كيف يمكن للولايات المتحدة المحافظة على الإنفاق العسكري؟ هل هذا مجرد مثال آخر للدستور الأمريكي غير المتوازن؟ هل هناك خطر؟ كان هذا بالتأكيد هو مصدر القلق في نهاية الثمانينيات، وتكررت هذه المخاوف خلال عهد بوش من قبل منتقدي حرب العراق وصقور الميزانية في الحزب الديمقراطي. لا يدخل الدستور في النقاش الحالي حول القوة الأمريكية، ولسبب وجيه. والحقيقة هي أنه بالنسبة للمجتمعات في مستوى الثراء الحالي في الغرب، فإن الإنفاق العسكري غير متناسب بشكل مثير للصدمة. هدف حلف الناتو هو الوصول إلى (2%) من الناتج المحلي الإجمالي، ويتراوح الإنفاق الأمريكي بين (3، و4%) من الناتج المحلي الإجمالي. إن

الأغلبية الساحقة من ميزانية البنتاغون تنفق في الولايات المتحدة أو مع حلفاء مقربين، وتتدفق مئات المليارات إلى الشركات والمجتمعات كأرباح، وأجور، وإيرادات ضريبية. والأكثر من ذلك، يعد البنتاغون هو المسؤول عن السياسة الصناعية الموجهة نحو المستقبل في أمريكا.

وإذا أراد الكونغرس تمويل الإنفاق الدفاعي، فيمكنه القيام بذلك بفرض الضرائب، وهذا ما حاولت إدارة أوباما القيام به، أما الجمهوريون يفعلون الأشياء بنحو مختلف، إذ عملت ثلاث من الإدارات الجمهورية الأربع الأخيرة -ريغان، وجورج دبليو بوش، وترامب- بفرض تخفيضات ضريبية هائلة لصالح الأثرياء مع زيادة هائلة في الإنفاق الدفاعي، لماذا؟ لأنهم يستطيعون القيام بذلك. ويقول ديك تشيني: «لقد أظهر ريجان أن العجز لا يهم»، وستكون سندات الخزنة الأمريكية عبئاً لدافعي الضرائب الأمريكيين في المستقبل، ولكن من المنوال نفسه، فإنها تشكل إلى حد بعيد أهم مجموعة من الأصول الآمنة. أما المستثمرون الأجانب فيمتلكون 6.2 تريليون دولار من الدين العام للولايات المتحدة، أي (39%) من الدين المستحقة على المستثمرين بخلاف الوكالات الحكومية الأمريكية. وسيقوم دافعو الضرائب الأمريكيون بعمليات سداد طويلة في المستقبل، لكنهم سيحرون هذه المدفوعات بعملة تطبعها الولايات المتحدة نفسها، ويسعد الأجانب بالإقراض بالدولار؛ لأن الدولار هو العملة الاحتياطية العالمية البارزة.

وما تزال هيمنة العلاقة بين الدولار والخزنة الأمريكية في التمويل العالمي بلا منازع، ولم ينج الدولار في التمويل العالمي من أزمة عام 2008 فحسب، بل عززه. وبينما كانت البنوك العالمية تتلاعب في سيولة الدولار، بشأن الاحتياطي الفيدرالي نفسه إلى مقرض عالمي كملاذ أخير. وكجزء من حملته الانتخابية في عام 2016، إذ قام ترامب بعمليات تأر غير اعتيادية ضد رئيسة مجلس الاحتياطي الفيدرالي (جانيت يلين)، لكنه كان أكثر تحفظاً بعد توليه منصبه، وكان تعيينه (لجيروم باول) كخليفة لها هو التنازل الأكثر أهمية عن الرأي السائد في السياسة. وغني عن القول

إن ترامب لا يحترم «استقلال» الاحتياطي الفيدرالي، فحينما بدأ تشديد أسعار الفائدة في عام 2018، تراجع الاحتياط الفدرالي بقوة (كرجل يعرف شيئاً ما عن الديون، فإنه يفضل أن تكون تكاليف الاقتراض منخفضة). ولكن بدلاً من تقويض الدولار كعملة عالمية، كانت تدخلاته مفيدة للمقترضين الذين يعانون من ضغوط شديدة في الأسواق الناشئة. والأمر نفسه ينطبق على التحفيز المالي الضخم الذي أطلقه الجمهوريون بتخفيضاتهم الضريبية، وعلى الرغم من هشاشة الحرب التجارية، إلا أنها أبقّت على الطلب الأمريكي على الواردات - وهي عنصر رئيس في قيادتها العالمية - عند مستويات قياسية.

لم يتم بناء النظام الاقتصادي العالمي الذي تشرف عليه أمريكا عبر الانضباط الثابت من جانب واشنطن. فالانضباط لحل الأزمات الضعيفة، وحلها هو وظيفة وكالات مثل: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وكلاهما مرّ بمراحل الضعف.

وفي عالم يكون فيه التمويل الخاص رخيصاً ووفيراً حتى لبعض أفقر البلدان في العالم، يكافح البنك الدولي لتحديد الدور الذي يؤديه، لكن صندوق النقد الدولي في وضع جيد، ويعزى ذلك إلى حد كبير لإدارة أوباما التي دفعت مجموعة العشرين إلى إضافة تريليون دولار لتمويلها في عام 2009. وحتى الآن لم تُظهر إدارة ترامب أي اهتمام بمحاربة كريستين لاجارد. وخلال أحدث خطة إنقاذ للأرجنتين، كان الأمريكيون يتعاونون بنحو ملحوظ. وستكون القضية الرئيسية هي في تمويل الطوارئ في أثناء الأزمة. ومن وجهة نظر الإدارة الاقتصادية الدولية قد يكون هذا الاختبار الأكثر وضوحاً حتى الآن لموقف ترامب.

ظهر في الأشهر الأخيرة مثال صارخ على الهيكل غير المتكافئ للنظام العالمي الأمريكي في استخدام نظام الفواتير القائم على الدولار في التجارة الدولية لتهديد أولئك الذين يرغبهم التعامل مع إيران بالعقوبات. وحتى الأوروبيون كانوا متحمسين للحديث عن الحاجة إلى «السيادة

الاقتصادية»، وإن ما يزعجهم هو عدم وجود نظام واستخدام أمريكا له. بالنسبة للكثيرين، فإن انسحاب ترامب من الاتفاق النووي الإيراني هو مؤشر آخر على عدم الموثوقية الأمريكية والأحادية. ولكن لماذا التفاجؤ؟ لقد تطلب الأمر براعة سياسية استثنائية من جانب إدارة أوباما لتأمين الدعم للصفقة الإيرانية في واشنطن، وكان من المرجح أكثر من أي وقت مضى أن تتصل الإدارة الجمهورية من ذلك، فقد يكون ذلك غير مقبول، لكن يصعب وصفه بأنه تمزق في قواعد النظام العالمي الأمريكي. وبينما هناك آخرون ملزمون بالاتفاق، فإن أمريكا تحتفظ بحرية السيادة في الاختيار، ويشمل ذلك الحق في العودة إلى الحرب الباردة التي تخوضها ضد الثورة الإيرانية منذ عام 1979.

وينطبق المنطق القاسي نفسه حينما يتعلق الأمر باتفاقية باريس بشأن تغيّر المناخ، إذ من الواضح أن انسحاب الولايات المتحدة منها يمثل كارثة، لكن الكونغرس وإدارة جورج دبليو بوش فعلوا الشيء نفسه لبروتوكول كيوتو في بداية القرن. يجب ألا تفسر التحركات من هذا القبيل على أنها رفض لمحكمة النظام الدولية، فضلاً عن أنها تنازل عن القيادة الأمريكية. لدى إدارة ترامب رؤية واضحة لنظام يعتمد على القوة للقيادة والنفوذ، ويعتمد هذا على الاختراق التكنولوجي والتجاري، الذي كسر قبضة روسيا والسعوديين على أسواق النفط، وحوّل الولايات المتحدة إلى مصدر للهيدروكربونات لأول مرة منذ الخمسينيات.

يمثل الغاز الطبيعي المسال وقود المستقبل، ويتم بناء محطات بأقصى سرعة على ساحل تكساس، وكانت شركات التنقيب في الأصل ممولاً مهماً، لكن أموال الشركات الكبيرة بدأت تتدفق الآن، إذ عادت شركة النفط العملاقة إكسون موبيل (بعد التصحيح التجاري الضعيف وإقصاء ريكس تيلرسون المهين في وزارة الخارجية)، بالاستثمار بكثافة في اكتشافات جديدة ضخمة في أمريكا اللاتينية. إن كل هذا سيكون مرعباً لأي شخص مقتنع بأن مستقبل البشرية يعتمد بنحو عاجل على إزالة الكربون، ولكن مرة أخرى، من غير المفيد - إذا كان الهدف هو فهم حقيقة النظام

الدولي- أن تُخلط بتفسير ليبرالي محدد لتلك الفكرة.

إذا كانت السياسة الجمهورية هي مجرد سياسة جمهورية، والقوة العسكرية الأمريكية لا تتضاءل، وبقاء الدولار في قلب الاقتصاد العالمي، فما المشكلة؟ تكمن المشكلة في التجارة، وما يرتبط بها من تصعيد جيوسياسي مع الصين، وتشارك الولايات المتحدة في مقاطعة مستمرة وفعالة لنظام التحكيم في منظمة التجارة العالمية، التي تعاني منذ مدة طويلة، فمنذ أن وصلت جولة مفاوضات الدوحة إلى طريق مسدود في أوائل العقد الأول من القرن العشرين، لم تقدم المنظمة مشاركة تذكر في تحرير التجارة. على أي حال، فإن فكرة أن الاتفاقيات القانونية مثل تلك التي أبرمت في منظمة التجارة العالمية هي ما يدفع العولمة. وما يهم حقاً هو التكنولوجيا والاقتصاد الخام لتكاليف العمالة، إذ تعد الحاوية والرقاقة الدقيقة من المحركات الأكثر أهمية للعولمة في الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة والمحادثات في منظمة التجارة العالمية. وإذا بدأ أن العولمة قد توقفت في السنوات العشر الأخيرة، فإن الأمر يتعلق بنحو أكبر بتطور سلاسل التوريد العالمية أكثر من التراجع إلى الحمائية.

وفي هذا الصدد، يعد الهجوم القوي الذي قامت به إدارة ترامب على ترتيبات التجارة الإقليمية لأمريكا أكثر أهمية من مقاطعتها لمنظمة التجارة العالمية؛ ففي إطار اتفاقيات التكامل الإقليمي يتم وضع شبكات سلسلة التوريد الرئيسة في إطار. وكان الانسحاب المفاجئ للولايات المتحدة - في الأيام الأولى من رئاسة ترامب - من اتفاقية الشراكة العابرة للمحيط الهادئ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ اتفاقية الشراكة التجارية والاستثمارية العابرة للأطلسي في المحيط الأطلسي صدمة حقيقية. لكن من غير الواضح أن إدارة هيلاري كلينتون كانت ستلتزم بهاتين الاتفاقيتين، وكانت ستعبر موقف الولايات المتحدة بشفافية أكبر، لكن التكلفة السياسية لدفع هذا التغيير في الكونغرس كانت ستكون مرتفعة جداً.

في ربيع عام 2017، كان هناك قلق حقيقي من أن ترامب قد يلغي (نافتا) فجأة من جانب واحد، ويبدو أن اليوم المئة من رئاسته قد تم تعيينه للقيام بذلك، لكن هذا التهديد تم احتواؤه من طريق تعبئة منسقة للمصالح التجارية، وبمجرد بدء المفاوضات مع المكسيك وكندا، كانت النبوة قاسية، ومع وجود (روبرت لايتزر) كمثل تجاري، وتمكّن ترامب من الحصول على بعض القوة. لكن مرة أخرى، إذا نظرت إلى تأريخ مفاوضات (نافتا) ومنظمة التجارة العالمية، سنلاحظ العديد من المناقشات الحادة. في النهاية، ظهر بديل لنافتا، في شكل اتفاق المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية (USMCA)، وبصرف النظر عن التنازلات الطفيفة بشأن صادرات الألبان إلى كندا وحماية الملكية الفكرية للمستحضرات الصيدلانية الأمريكية، فإن أحكامها الرئيسة تتعلق بصناعة السيارات التي تهيمن على تجارة أمريكا الشمالية. للتخلص من التعريفات الجمركية، يجب أن يكون 40% من أي مركبة يتم إنتاجها في المكسيك من صنع العمال الذين يكسبون 16 دولاراً في الساعة، أي أعلى بكثير من الحد الأدنى للأجور في الولايات المتحدة وسبعة أضعاف متوسط أجر التصنيع في المكسيك. ويجب أن تنشأ ثلاثة أرباع قيمة السيارة داخل منطقة التجارة الحرة؛ مما يحد من استخدام المكونات المستوردة الرخيصة من آسيا؛ وسيؤدي هذا على الأرجح إلى إجراء تعديل ولكن ليس تفكيك شبكات الإنتاج المنشأة بموجب اتفاقية (نافتا). وعلى الرغم من أن النقابات الأمريكية لم تصادق عليها، إلا أنها لم تتنازل عنها، وعلّق الاتحاد الأمريكي للعمل ومؤتمر المنظمات الصناعية عن أن التأثير سيعتمد على كيفية تنفيذه.

كانت صناعة السيارات في قلب عملية إعادة التفاوض في (نافتا)، وهي العنصر الحاسم في تأجيج التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أيضاً، ومع ذلك، لن يكون هناك تكافؤ زائف، فالفهم وعدم الاحترام اللذان أبدهما البيت الأبيض تجاه الاتحاد الأوروبي لم يسبق له مثيل. ومن غير الواضح أن ترامب والوفد المرافق له قد أدرك أن أمريكا لم تعد تحتفظ بصفقات تجارية ثنائية مع أفراد من الاتحاد الأوروبي، كانت دعوة ترامب العلنية إلى خروج بريطانيا من الاتحاد

الأوروبي وتشجيعه لمزيد من التحديات أمام تماسك الاتحاد الأوروبي استثنائية. إن استخدام المادة (232) من قانون التوسع التجاري للتحقيق في واردات السيارات من ألمانيا كتهديد للأمن القومي الأمريكي أمر سخيف؛ ومع ذلك، فإن هاجس ترامب حول انتشار سيارات الليموزين الألمانية في الأجزاء الفخمة من نيويورك يسלט الضوء على اختلال مؤم آخر في العلاقات عبر المحيط الأطلسي: استمرار الفائض التجاري الأوروبي. وبالطبع، تشارك أمريكا في هذا الخلل من طريق سياستها المالية المحبطة، فكلما شعر الأمريكيون بحال أفضل، زاد احتمال شراء السيارات الألمانية. ولكن كما أشارت إدارة أوباما مراراً وتكراراً، فإن رفض أوروبا القوي لتحفيز نمو أسرع أمر سيئ لأوروبا كما هو الحال بالنسبة للاقتصاد العالمي. وإن حجم فائض الحساب الحالي الإجمالي في منطقة اليورو غير معتاد إلى حد كبير بالمقارنة مع المعايير التاريخية ويشكل نقطة ضعف لأوروبا؛ مما يجعل منتجها رهينة للطلب الأجنبي ومصدر يتأثر بالصدمات العالمية.

إن تفويض أوروبا قد يقوّض النظام العالمي، لكن الاتحاد الأوروبي لا يشكل تحدياً مباشراً للسلطة الأمريكية، أما الصين فمختلفة؛ وهذا ما يميز العلاقات الخارجية الحالية على أنها انفصال عن العقود التي تلت نهاية الحرب الباردة. لم يتوقع أحد، بما في ذلك الصينيون، مدى سرعة تصعيد إدارة ترامب للتوترات التجارية في عام 2018، أو أن يتطوّر هذا إلى تحد شامل لوجود الصين في قطاع التكنولوجيا العالمي.

كانت الصين وحدها مسؤولة عن مضاعفة القدرة العالمية لإنتاج الصلب والألمنيوم في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وحوّلها استثمارها الضخم في البحث والتطوير من مستورد للتكنولوجيا الغربية إلى قوة عالمية رائدة في الجيل الخامس. ويرى أمثال مساعد الرئيس ومدير سياسة التجارة والتصنيع بيتر نافارو والممثل التجاري للولايات المتحدة روبرت لايتشايزر أن سداجة المتحمسين لنظام عالمي بقيادة الولايات المتحدة في التسعينيات هي التي سمحت للصين بالدخول

إلى منظمة التجارة العالمية، وستندمج الصين - لكن بشروطها الخاصة-، ففي عام 1989 كان الاقتصاد الصيني يمثل (4 %) فقط من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، والآن هذا الرقم يقترب من (20 %). فيما يخص الصقور التجاريين الأمريكيين، فإن المنافسة في إطار نظام دولي متفق عليه غير موضع ترحيب إلا إذا وافق المنافسون على اللعب على وفق القواعد الأمريكية الاقتصادية والجيوسياسية على حد سواء؛ وكان هذا هو الدرس الذي تعلمته أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وهو الدرس نفسه الذي تعلمته اليابان بالطريقة الصعبة في الثمانينيات وأوائل التسعينيات، وإذا رفضت الصين أن تتعلم هذا الدرس، فيجب احتواؤه.

في بعض الأحيان، يجب الدفاع عن الغلبة الأمريكية عن طريق «حرب المناورة»، وتمثل الاستراتيجية الأمريكية في استخدام تهديد فرض العقوبات على السياسة التجارية والتجسس المضاد في المجال التكنولوجي، فضلاً عن تكثيف الجهود العسكرية الأمريكية لإجبار بكين على قبول ليس فقط غلبة أمريكا العالمية بل أيضاً شروطها الخاصة بالملاحة في بحر جنوب الصين. وفي متابعة هذا المسار، كانت الرئاسات السابقة لإدارة ترامب واضحة: الدفع ضد الاتحاد السوفيتي في أوائل الثمانينيات من قبل إدارة ريغان، التي فرضت ضغوطاً اقتصادية وسياسية لكسر ما كان يعدّ مرحلة تهديد للتوسع السوفيتي في السبعينيات. وعلى الرغم من كل المخاطر التي ينطوي عليها الأمر للمحافظين الأمريكيين، إلا أن هذا الأمر يمثل معياراً لاستراتيجية كبرى ناجحة.

والسبب في عدم نجاح تطبيق هذه الاستراتيجية على الصين في الوقت الحاضر هو أن الأعمال الأمريكية متشابكة مع الصين أكثر أي وقت مضى. إذا كنت تبحث عن مكون من النظام العالمي الأمريكي فعليك النظر إلى (Apple) في شرق آسيا. وعلى عكس شركة (Samsung) الكورية الجنوبية، راهنت عملاق التكنولوجيا في كاليفورنيا باتجاه واحد على أن يكون التصنيع في الصين، ويتم تجميع جميع هواتف (iPhone) تقريباً هناك. وهي ليست الوحيدة، إذ تباع جنرال موتورز

حالياً سيارات في الصين أكثر مما تباعه في الولايات المتحدة، وحول المزارعون الأمريكيون حقولهم بالجملة لتنمية حبوب الصويا للتصدير إلى الصين، فقط ليجدوا أنفسهم خارج سوق المنافسة بسبب البرازيليين، ولا تعد الشركات الأمريكية المتضررة الوحيدة من تصاعد التوتر، فالشركات الأوروبية، والكورية الجنوبية، والتايبانية، واليابانية قد راهنت على الصين أيضاً.

وبالنظر إلى هذه الاستثمارات، قد يتوقع المرء مزيداً من الضغط على استراتيجية ترامب تجاه الصين من قبل شركات الأعمال التجارية الأمريكية، وقد يكون الانفصال الجذري للاقتصاديين الصيني والأمريكي احتمالاً غير مرغوب فيه؛ لأن قادة الأعمال يفضلون ببساطة عدم مناقشته في الأماكن العامة. وقد لا يعملوا شيئاً على أمل أن تنتهي الأزمة، أو ربما تعتمد الشركات الأمريكية على التشخيص المتشائم للاستخبارات ووزارة الدفاع الأمريكية، وما يقولونه عن أن الحماية والقومية الاقتصادية المستمرتين في الصين تمثلان تهديداً أكثر مما هما فرصة، وحتى «أيادي الصين» -مثل: (ستيف شوارزمان)، (وهانك بولسون)- حذروا من برود العلاقات بين البلدين.

ولا يقتصر تشدد المواقف تجاه الصين على أمريكا، إذ أثار اتحاد الاستخبارات الإنجلو-أمريكي المعروف باسم «العيون الخمسة» ناقوس الخطر من قدرة هواوي على بناء أبواب خلفية في شبكات الاتصالات الأكثر حساسية في الغرب. وتشعر كندا وأستراليا بقلق عميق إزاء الاختراقات الصينية، ولا يقتصر التشاؤم الجديد بشأن العولمة التي تتمركز على مركزية الصين العالمية على صقور السياسة الأمنية فقط، ولكن يتقاسمها العديد من الاقتصاديين والعلماء السياسيين الرئيسيين في الأوساط الأكاديمية الأمريكية، ومراكز البحوث، والصحفيين، والمعلقين على الشؤون الصينية. وتناثر النسخة الليبرالية للنظام العالمي الأمريكي بعمق بنظرية التحديث، التي تم تضمينها في أحدث نسخة من مذهب فخ الدخل المتوسط. وقد تمكن عدد قليل جداً من البلدان الكبيرة من النمو إلى ما بعد مستوى الدخل الحالي للصين، وأولئك الذين فعلوا نظموا أنفسهم في مجموعة كاملة

من المؤسسات الليبرالية وسيادة القانون. وفي هذه القراءة تكون الصين في وضع غير مستقر، وإن إتباع الرئيس الصيني للنهج الاستبدادي خطوة حاسمة في الاتجاه الخاطئ، وتشمل علامات الضعف الصينية التي يتم الاستشهاد بها بنحو متكرر التوترات العرقية وشيخوخة السكان كأثر طويل الأجل لسياسة الطفل الواحد. وهناك اعتقاد سائد خارج الإدارة الأمريكية بأن المدد قد ينقلب على بكين، وأن الوقت مناسب الآن للغرب لتشديد جبهة لمواجهة الصين.

وسيشكل هذا بالفعل انفصلاً عن سرد العولمة في التسعينيات، فخيل النظام العالمي الأمريكي باعتباره عالمياً كاملاً هو تطور حديث نسبياً، فبعد عام 1945، تم بناء نظام ما بعد الحرب الذي يُنظر إليه عموماً على أنه الهيمنة الأمريكية على الانقسامات الصارمة في الحرب الباردة. وفيما يتعلق بالصين، فإن القضية لا تتمحور عن نية أميركا للقيادة بقدر ما إذا كان الآخرون على استعداد للسير وراءها. وكان بناء نظام الحرب الباردة في أوروبا وشرق آسيا سهلاً نسبياً. وقد استخدم ستالين والاتحاد السوفيتي الكثير من القوة، ولا ينطبق الشيء نفسه على الصين المعاصرة، فاقتصادها هو القلب النابض للمجتمع الصناعي شرق آسيوي الضخم. وفي حال حدوث تصعيد مع الصين، ولاسيما في شرق آسيا، فقد نجد أنفسنا لا نواجه نهاية الأمر الذي تقوده الولايات المتحدة، بقدر ما هو انعكاس لشروطه، إذ استخدمت الولايات المتحدة في السابق القوة الناعمة لمواجهة تهديد القوة العسكرية الشيوعية المدعومة بالقوة الصلبة كملاذ أخير، وفي المرحلة التالية قد تصبح الولايات المتحدة مزوداً للأمن العسكري ضد المضايقات التي تقدمها آلة النمو الصينية.

لكن هذا سابق لأوانه، فبعد مرور عامين على تولي ترامب الرئاسة، يكون من المبالغة الحديث عن نهاية النظام العالمي الأمريكي، إذ ما تزال الركائز الأساسية لقوتها العالمية -العسكرية والمالية- قائمة بثبات، لكن ما انتهى هو مطالبة الديمقراطية الأمريكية بتقديم نموذج سياسي. وبدأ ترامب بإغلاق الفصل الذي بدأه (وودرو ويلسون) في الحرب العالمية الأولى بدعوى أن الديمقراطية

الأمريكية تعبر عن أعمق مشاعر الإنسانية الليبرالية. وبعد مئة عام، جسد ترامب إلى الأبد التعنت والسخرية والغباء المطلق الذي يسيطر على معظم الحياة السياسية الأمريكية، وما نواجهه هو انفصال جذري بين استمرارية الهياكل الأساسية للسلطة وشرعيتها السياسية.

لنتخيل أن الرئيس على ظهر حاملة طائرات نووية تبلغ قيمتها 13 مليار دولار ومنخرط في نشر قوات عسكرية في بحر الصين الجنوبي، وهذا يجسد بنحو أفضل إحياء سياسة القوى العظمى التي تخبّئ على الوقت الحاضر. وما إذا كان هذا قد يتحوّل إلى عمل عديم الجدوى، أو فصل جديد في عصر القوة العالمية الأمريكية، فما يزال يتعيّن علينا انتظار رؤيته.

المصدر:

<https://www.lrb.co.uk/v41/n07/adam-tooze/is-this-the-end-of-the-american-century>